جون رولز والتصور الإجرائي لنظرية العدالة

سلطاني فاطيمة

مخبر " تطوير للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية "

جامعة د.مولاي الطاهر – سعيدة

" العدالة هي الفضيلة الأولى بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية، مثل الحقيقة بالنسبة للأنساق الفكرية"

(John Rawls, Théorie de la justice)

عرفت العدالة منذ اليونان على أنها إحدى الفضائل الأربعة الكبرى، وهي" الحكمة، والشجاعة، والعفة، والعدالة"، حيث يعتبر أفلاطون العدل على رأس هذه الفضائل وهذا الأخيرة فضيلة تظهر في الفرد والدولة، حيث يقول:"إن العدالة وهي موضوع بحثنا، وإن كانت توجد في الفرد بوصفها فضيلة له، فإنها توجد أيضا في الدولة"[1]، يبني أفلاطون مفهوم حقيقي للعدالة انطلاقا من طبيعة البشر، فالعدل لا يقوم على المساواة وإنما يقوم على التوازن الطبقي، الذي يمثل نموذج النظام العادل عندما تؤدي كل طبقة مهامها ووظائفها الخاصة حسب استعدادات البشر.

وعليه؛ تتحقق العدالة في المدينة وكذلك عند الأفراد، عندما يلتزم كل فرد حدود طبقته التي ينتمي إليها ولا يحاول أن يتعدى نطاقها الخاص، وإن هو حاول ذلك فمثله كمثل من يحاول أن يعتدي على ملكية الغير أو يعمل على حرمانه منها وبالتزام هذه الفضيلة يتحقق العدل.

ويعرف أرسطو العدل بأنه الفضيلة التي تحمل على أن يسمي عادلا الإنسان الذي يتعاط العادل في سلوكه باختيار عقلي حر والذي يعرف كذلك أن يجريه على نفسه بالنسبة للغير وأن يجريه بين أشخاص آخرين، والذي يعرف أن يعمل لا على الطريقة أن يعطي نفسه أكثر وجاره أقل إذا كان الشيء نافعا وعلى العكس إذا كان ضارا، بل الذي يعرف أن ينصف غيره من إنصاف مساواة تناسبية كما لو كان لبعض في خصومات الأغيار.[2]

ويميز أرسطو بين العدل الكامل والعدل الجزئي الذي يتألف من نوعين وهما: العدلالتعويضي أو التبادلي commutative والعدل التوزيعي distributive فيهتم الأول بالمبادلات بين الأفراد ويسمى بالعدل القانوني، بينما يهتم الثاني بتوزيع الثروة المشتركة بين أفراد المجتمع والدولة ويسمى الثاني بالعدل السياسي والاجتماعي.

لقد اهتمت معظم النظريات في الفلسفية الأخلاقية بالبحث في ماهية العدالة وسبل تحقيقها، وتعد نظرية العدالة عند الفيلسوف الأمريكي "جون رولز" إحدى النظريات المعاصرة التي كان لها أثر بليغ في تاريخ الفلسفة السياسية والأخلاقية المعاصرة، فلقد طرحتكبديل على الأنظمة التي أهملت حرية الإنسان وجردت العلاقات الإنسانية من كل وعي أخلاقي، ليتجاوز من خلال ذلك الفلسفة الأنجلوساكسونية، ولقد طرح **جون رولز(John Rawls)** [*]نظريته في العدالة كرد فعل على الفلسفة النفعية، التي كانت مهيمنة في أمريكا، فهذه الأخيرة اهتمت بالرفاهية العامة، وأهملت في مقابل ذلك الحرية والسعادة الفردية.ولذلك يصرح رولز بأن نظريته جاءت كبديل للطرح النفعي الكلاسيكي بقوله:" إن هدفي هو إيجاد نظرية في العدالة تمثل بديلا عن الفكر النفعي عموما وبالتالي عن جميع الاشتقاقات المختلفة المتفرعة منها".[3] إن هدفه هو تحقيق عدالة اجتماعية قائمة على مبدأي الحرية والمساواة؛ بحيث يجب أن نضع للحرية قوانين من أجل الحفاظ على أكبر قدر ممكن منها، عكس الطرح النفعي الذي يدعوا إلى التضحية بالحرية من أجل تحصيل أكبر قدر من المنافع الاجتماعية والاقتصادية ومادامت نظرية العدالةطرحت كبديل للمذهب النفعي، فأين يتجلى هذا البديل؟ فهل يتجلى من خلال تطبيق العدالة كإنصاف داخل المؤسسات الاجتماعية؟

ارتبطت العدالة كإنصاف بالمؤسسات الاجتماعية، مثلها مثل الحقيقة بالنسبة للأنساق المعرفية، حيث أصبحت هناك علاقة تلازم بين العدالة والمؤسسات الاجتماعية، فدور المؤسسة هو توزيع الخيرات الأساسية والأولية و الوظائف الاجتماعية توزيعا عادلا ومنصفا.

وفق هذه المقاربة يحاول رولز إعطاء تصور آخر للعدالة، تصورا ايتيقيا لا أخلاقيا كما ألفناه في الفلسفة الأخلاقية الكلاسكية، وذلك من خلال تقديم حل إجرائي للعدالة في شكل عقد اجتماعي قائم على أسس عقلانية بهدف التفاهم والتشاور والاتفاق لصياغة مبادئ العدالةles principes De La justice من أجل تطبيقها داخل المؤسسات الاجتماعية وحتى السياسية.

تطبيق مبادئ العدالة داخل المؤسسات الاجتماعية:

يذكر جون رولز مبدآن للعدالة ويعتقد أنه يمكن اتفاق عليهما في الوضع الأصلي، ولكن صياغتهما الأولى مؤقتة ويمكن مناقشة هذه المبادئ في عدة صياغات.

ونقرأ البيان الأول للمبدأين كالتالي[4]:

1- يجب أن يحصل كل شخص على حق متساوٍ في المخطط أكثر اتساعا من الحريات الأساسية المتساوية المتوافق مع مخطط مماثل من الحريات للآخرين.

2- يجب ترتيب حالات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون:

(أ)- متوقعة بشكل معقول على أنها لمصلحة كل شخص.

(ب)- الالتحاق بالمواقع والمناصب مفتوحا للجميع .

يتفق الأفراد في الوضع الأصلي وتحت حجاب من الجهل على هذان المبدآن، ويمكن أن يتفقوا على غيرهم. وبطبيعة الحال فإن للمتفاوضين مطلق الحرية في أن يستعرضوا سائر مبادئ العدل التي عرفها الفكر السياسي، ليختاروا من بينها أو من خارجها ما يتناسب مع الظروف و الضوابط التي يتفاوضون في ظلها. [5]

هدف رولز منهذا التعاقد ليس إجبار المتفاوضين على هذه المبادئ، بل أنهم يختارونها كنتيجة حتمية لعقلانيتهم لأن المتفاوضين هم مواطنين أحرار، فالعقلانية والحرية هما المؤديان للوصول إلى صياغة مبدأي العدالة.التمسك بهما يعد كالأساس لإيجاد العدالة والحفاظ على حقوقهم وحرياتهم والترجيح بينهما، في حالة وجود التعارض وللحصول على حصصهم في الخيرات الأولية الطبيعية منها والاجتماعية والاقتصادية، ولضمان تحقيق تساوي الفرص في الحصول على مواقع السياسية .

تُطبق هذه المبادئ بشكل رئيسي على البنية الأساسية للمجتمع، وتحكم التخصيص لحقوق والواجبات وتنظيم التوزيع للمنافع الاجتماعية والاقتصادية[6].

يتفق الأفراد المشتركين في الوضع الأصلي وبشكلضمني على أنه يجب أن يرتبوا تصورهم حول الخير والحياة المطلوبة والمعقولة الاجتماعية، على مبدأ حفظ الحريات الأساسية.رغم أنهم غير واعيين بأهدافهم وتعليقاتهم وميولهم وتصوراتهم الشخصية حول الخير.

إن رولز عند تحديده للحريات الأساسية يذكر المسائل التالية، الحريات السياسية، حق الرأي، حق التشريع و إمكان الحصول على مناصب الاجتماعية والسياسية، وحرية إبداء الرأي وحرية الوعي، وحرية التفكير، وحرية استمرار، وحفاظ الملكية الشخصية. [7]

إن مضمون المبدأ الأول يؤكد على الحريات الأساسية، وأن الأفراد في الوضع الأصلي يسعون إلى توزيع الخيرات الأولية فتكون الحريات الأساسية ضمن تلك الحقوق التي يريدون توزيعها، والمبدأ الأول يركز على تلك الحريات التي لم يعترف بها الفكر الليبرالي الكلاسيكي.

الحرية هي أعلى الخيرات والقيم في المجتمع، الحرية أسمى الخيرات، فهي وسيلتنا إلى تحقيق أهدافنا أيا ما كانت طبيعة هذه الأهداف[8].

فالعدالة الكلاسيكية لا تجيز وتحت أي تبرير كالعدالة الاجتماعية تساوي الفرص أو حفظ حقوق الأقل حظا في المجتمع، ولذلك مرتكزات نظرية رولز قائمة على التمييز بين الحريات الأساسية من جانب والحريات السياسية والحريات الاقتصادية من جانب آخر.

يوجب رولز ترتيب تسلسلي لهذه المبادئ؛ بحيث يسبق الأول الثاني، وهذا الترتيب يعني؛ أنه لا يمكن تبرير انتهاكات الحريات الأساسية المتساوية المصانة بواسطة المبدأ الأول، أو تعويض عنها خلال منافع اقتصادية واجتماعية[9].

بداية يجب ينفذ المبدأ الأول كاملا قبل أن يأتي المبدأ الثاني، لأنه يجب أن يقوم المجتمع في البداية بتأمين وضمان الحريات الأساسية، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات الاجتماعيةتخدم الحريات الأساسية وبعدها، يأتي دور المؤسسات الأخرى والتي توزع وتضمن الخيرات الأولية الأخرى.

ولشرح أولوية المبدأ الأول على الثاني، نقول إن هذه الأولوية تلغي المبادلة –المقايضة كما يقول الاقتصاديين– بين الحقوق الأساسية والحريات التي يعطيها المبدأ الأول والمنافع الاجتماعية والاقتصادية التي ينظمها مبدأ الفرق، فعلى سبيل المثال لا يمكن لجماعات معينة من الحريات السياسية المتساوية على أساس أن حصولهم على هذه الحريات قد يمكنهم من أن يعطلوا خططا يحتاجها النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية[10]. ويعتقد جون رولز أن المبدأ الأول يغطي مبادئ الدستور الجوهرية أما الثاني فيقتضي مساواة منصفة للفرص. [11]

يقدم رولز المبدأ الأول على المبدأ الثاني، لأنه يعتبر الخيرات الأساسية وعلى رأسها الخيرات الأولية التي يريد الأفراد في الوضع الأصلي توزيعها بشكل عادل، ولهذا فإن المبدأ الأول لنظرية العدالة يسعلضمان هذا الحق لجميع أفراد هذا المجتمع العادل، كما يدعوه **مجتمع جيد التنظيم société bien ordonnée**، الذي يجب أن يشكلالمؤسسات الأساسية، أو يضع الأسس والمبادئ التي تضمن هذا الحق أولا– كالدستور– وبعدها يضمن إجراء الحقوق.

وما أن يفرغ المتفاوضين من صياغة المبدأ الأول المتعلق بتوزيع الحرية حتى يشرعوا في صياغة المبدأ الثاني؛ المتعلق بتوزيع الخيرات الأولية الأخرى، وهو أمر طبيعي تفرضه ندرة هذه الخيرات، فالعالم لا يتيح للبشر ما يكفي لإشباع حاجة كل إنسان، ولو كان الأمر كذلك ما ثارت مشكلة التوزيع إطلاقا، لكن الواقع غير ذلك سواء في مجال الخيرات المادية أو في مجال الفرص والمزايا الاجتماعية[12]. فالمبدأ الثاني يتألف من قسمين كما أشرنا في بداية مناقشتنا لمبادئ العدالة فالقسم الأول هو "مبدأ تكافؤ الفرص"، والقسم الثاني هو "مبدأ الاختلاف"[13].

إن مبدأ الاختلاف قائم على تفاوت المنافع وليس على المساواة بين المنافع الأولية، وذلك لوجود فوارق اجتماعية تؤدي بدورها إلى عدم التساوي في الحريات الأساسية، أو يمكن أن تؤدي إلى انتهاك بعض الحريات الممكنة، يمكن أن تكون بسبب تحسين الوضع الاقتصادي والتوسع أكثر في الرفاهية فلهذا نظرية العدالة ترفض هذا الطرح، فهي لا تجيز هذا النوع من التفرقة وعدم التساوي.

إن الميزة العملية للعدالة الإجرائية الصرفة، هي أنه لا تبقى هناك ضرورة لتعقب التنوع اللانهائي للظروف والتغير النسبي لمواقع أشخاص معينين[14]. فهذا التفاوت وعدم التساوي في القدرات الطبيعية ومواقع الاجتماعية، والذي وقع لبعض الأفراد نتيجة الحظ لايمكن له أن يكون أساس التوزيع غير متساوي للثروة والإمكانيات فلهذا يعتبره رولز ليس توزيعا عادلا ومنصفا؛ لأنه بعيد عن العقلانية والحس بالعدالة.

وقد رأى رولز مهمته الأساسية في صياغة مبادئ العدالة وإحياء الإيمان في إمكانية الإرادة الواعية لاختبار الناس الأخلاقي بمساعدتها، وبرأيه فإن مبادئ العدالة مدعوة بالدرجة الأولى للقضاء على عدم التكافؤ في توزيع الخيرات المادية وبعد ذلك، تثقيف المواطنين وتمكينهم من الكشف عن قدرات والمواهب التي وهبتها الطبيعة لهم[15].

إن مبدآ العدالة يشكلان المحور الأساسي للعدالة في المجتمع، بمعنى أن مؤسسات وأنظمة ذلك المجتمع تكون في خدمة المبدأين، فبعض هذه المؤسسات تعمل على حماية الحقوق والحريات الأساسية و بعضها الآخر، يشمل المؤسسات الاقتصادية والسياسية يركز على المبدأ الثاني و يعمل على حفاظ على المساواة في الفرص وضمان المساواة في مناصب الاجتماعية و السياسية .

إن صيغة مبادئ العدل والقواعد الأولية في فكر رولز تفترض إمكانية تقسيم البناء الاجتماعي إلى قسمين كبيرين: فمن جهة تعدّ مظاهر النظام الاجتماعي – التي تحدد وتضمن الحريات المتساوية للمواطنة، والتي تدار وتوجه من طرف المبدأ الأول للعدل– بمثابة الموجّه إلى الاتجاه سياسي بشكل واضح. ومن جهة أخرى فالمظاهر التي تثبت لا مساواة اجتماعية واقتصادية– وهي تدار وتوجه من طرف المبدأ الثاني– ترتبط بالفكر الاقتصادي[16].

فالنقطة الرئيسية في العدالة كإنصافهي توزيع خيراتأولية **Biens premiers** والمنافع الاجتماعية و الحريات الأساسية والفرص والدخل والثروة...والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، بحيث يكون هذا التوزيع متساويله مميزات أكثر وأحسن بالنسبة للطبقة الأقل حظا في المجتمع، ويعتبر المبدأ الثاني بمثابة المعيار لتقييم الحالات غير متساوية من ناحية العدالة.

وبذلك يتصور رولز أربع مراحل متعاقبة مثالية من أجل تطبيق مبادئ العدالة في المؤسسات وهي[17]:

1- اختيار المبادئ.

2- اختيار المؤسسات سياسية مطابقة للمبدأ الأول.

3- اختيار مؤسسات اقتصادية مطابقة للمبدأ الثاني.

4- تطبيق القواعد من طرف القضاة والإداريين.

وعليه فترتيب المبادئ يكون على النحو التالي: المبدأ الأول وهو الحفاظ على الحريات الأساسية يكون في البداية، ثم التساوي في الفرص لجميع أفراد المجتمع، ثم توجيه عدم التساوي لمصلحة الطبقات أصحاب الدخل الأقل.

دور الوضع الأصلي في صياغة المبادئ:

لم يكن هدفرولز من التعاقد الاجتماعي كما ألفناه سابقا – عند فلاسفة العقد الاجتماعي– من أجل إعداد شكل معين من الحكومة وإنما الهدف من هذا الاتفاق هو صياغة مبادئ للعدالة لمجتمع ما.وهذا صرح به في قوله:" إن هدفي هو أن أقدم مفهوما عاما للعدالة يعمم ويحمل إلى مستوى عالي من التجريد لنظرية التعاقد الاجتماعي، كما نجدها عند آخرين لوك، روسو، وكانط "[18].

في الموقف الأصلي يجتمع مجموعة من الأفراد يتسم كل واحد فيها بالحكمة العامة والجهل الخاص، وحيث يسعى كل واحد إلى تحقيق مصلحته لكنه يعجز كل العجز أن يميز ما بين ملامحه وملامح الآخرين[19].

الوضع الأصلي **La Position Originelle**في العدالة كإنصافيقابل الحالة الطبيعية عند فلاسفة العقد الاجتماعي، في هذه الحالة الافتراضية يقومالأفراد العقلانيون الأحرار بالاتفاق، على التوزيع العادل للحقوق والفرص المشتركة بينهما بشكل معقول ومنصف، ولا يقصدبالإنصاف يساوي العدالة؛ بل يعني أن الشروط الموجودة في الوضع الأصلي تكون بشكل يفترض أن يكون الاتفاق على العدالة والتوزيع بشكل معقول وبالتالي منصفا.

إن الأطراف توصف وفقا للصورة التي نريد أن نصوغها عن الممثلين العقلانيين للمواطنين الأحرار والمتساويين، وبالإضافة إلى ذلك نحن نفرض على الأطراف شروطا معقولة معينة، كما في تناظر مواقعهم واحدهم إزاء الآخر وفي محدودية معرفتهم "أي حجاب الجهل"[20].

يستخدم رولز تعبيرا رمزيا يثير الكثير من الجدل والنقاش في ذلك الوقت، وهو ما يعرف بحجاب الجهل **Le voile d'ignorance** ، يجهل فيها الأطراف المتفاوضون أنواعا من الحقائق، كجهلهم لوضعيتهم الخاصة أو مكانتهم الاجتماعية.

فهناك شروط مفروضة على الوضع الأصلي ومن بينها حجاب الجهل، الذي يزيل الفروقات التي تنجم عن الامتيازات في عمليات المقايضة؛ بحيث تكون الأطراف من هذه الناحية وغيرها من النواحي متناظرة المواضع[21].

إن هدف رولز إضافة بعد الجديد في نظريته وهو حجاب الجهل، لكي يبعد كل ما يعيق ذلك الاختيار ويحقق الحيادالتام في عملية التفاوض والاتفاق على المبادئ العدالة، وذلك من خلال الوقوف على أرضية القرار حول التكوين الأساسي للمجتمع، على افتراض أن مجموعة من الأفراد يريدون وبشكل اختياري وحر تأسيس مؤسسات الرئيسية للمجتمع، فهؤلاء الأفراد يجب أن يكونوا عقلاء ومستقلين، ويجب أن يحصلوا على تصور مشترك حول المجتمع ومبادئ العدالة فيها ويجب أن تكون الشروط الحاكمة فيها بشكل يحصل فيها هذا التوافق والإجماع.

بالاعتماد رولز على فكرة حجاب الجهل، يكون الأفراد الموجودين في هذا الوضع الأصلي غير واعيين بأحوالهم الشخصية وغاياتهم ومعتقداتهم الفردية والنقطة الجوهرية في هذا الاتفاق هو أن العدالة ومنهج الاتفاق يؤديان إلى محتوى العدالة، وأن كل ما يتفق عليه في هذا الوضع يمثل العدالة.

إن فرض حجاب من الجهل من شأنه محو أثار نوع محدد من المصادفات التي تجعل الناس متنازعين وتشجعهم على استغلال الظروف الطبيعية والاجتماعية في صالحهم[22]. كما يبدوا أن الحقوق المفترضة والقبلية تشكل مضمون المبدأين للعدالة، ولهذا يؤكد بأن هؤلاء المتعاقدين في الوضع الأصلي سيختارون هذين المبدأين، لأنهما يثبتانالمشاركة الحقيقية للأفراد في هذا الاتفاق، لأن المبدأ الأول يؤكد على المساواة في الحريات والحقوق الأساسية، و لا يمكن اعتبار أي عقد بأنه حقيقي إذ لم يكن أطرافه أحرار ولهم الحق الكامل في هذا الموضوع.

تمكنت نظرية العدالة من الجمع بين القواعد العقلية والقواعد الأخلاقية، جعلها الأساس لكي تحقق الإرادة، واعتمد على العقل مرة أخرى حينما ألزم أن تكون المبادئ المتفق عليها معقولة[23] وليست عقلانية، والفرق بينهما أن العقلانيةتعتمد على العقل فقط أما المعقولة فهي تعتمد على القواعد العقلية البديهية .

لقد افترضت دائما أن الأشخاص في الوضع الأصلي عقلانيون، لكنني افترضت أيضا أنهم لا يعرفون تصورهم للخير؛ هذا لا يعني أنه بينما يعرفون أن لديهم بعض الخطط العقلانية في الحياة فهم لا يعرفون تفاصيل هذه الخطة، الغايات والمصالح الخاصة التي تحسب لتعزيزها[24].

إن ما يميزعقلانية نظرية العدالة هو عدم اقتصار نتائجها بالمشاركين في العقد بل امتدادها إلى غير المشاركين والأجيال اللاحقة، وأن باب العضوية مفتوح لمن لم يكن حاضرا في الوضع الأصلي، وهذا يدل أن المبادئ ليست مبادئ إرادية بدون ضوابط بل هي قواعد عقلية يمكن تقييمها من قبل الآخرين والدخول فيها بمحض إرادتهم.

يعتمد رولز على هذا التصور الإجرائي، من أجل صياغة مبدآن يطبقان على المؤسسات الاجتماعية وهما مبدأ الحرية والمساواة وعدة مبادئ للأفراد، و نظرا لأهمية هذه النظرية فإنها لم تسلم من الانتقادات مما ترك رولز يعيد تنقيح هذه النظرية عدة مرات وهذا يتجلى في كتاباته المتأخرة مثل "الليبرالية السياسية" و"العدالة كإنصاف إعادة صياغة"، حيث قام بمراجعة بعض أفكاره وتطويرها لكن جوهر نظريته فلم يتغير، فمن بين اعتراضات التي وجهت إلى نظريته البعد الكوني لنظريته حيث جعل نظريته صالحة لجميع المجتمعات وبالطبع مهما تنوعت ثقافتها وعصرها وتاريخها، لكنه أعاد تقديمها على نحو يجعلها صالحة إلا للدولة الديمقراطية الليبرالية الحديثة، لأنها تتميز ثقافتها بالعمومية حيث تتأصل فيها قيم المساواة والحرية الفردية.

في الأخير يبقى تجسيد العدالة، وقيام مجتمع عادل مطلب إنساني تنشده جميع المجتمعات مع سعيها الدائم لتحقيق ذلك، في ظل تزايد الظلم والمتكرر إلى يوميا هذا، ومع هذه الحروب والمآسي التي تعيشها الشعوب الضعيفة، فيبقى سؤال العدالة سؤال دائم الطرح.

الهوامش:

1. أفلاطون: الجمهورية، دراسة وترجمة: فؤاد زكريا، دار الوفاء، الاسكندرية،مصر،2005،ص،225.
2. أرسطوطاليس: علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة: أحمد لطفي السيد،ج2، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،1924، ص84.

* – جون رولز:(1921–2002) فيلسوف أمريكي معاصر، أستاذ بجامعة هارفارد، بعد صدور كتابه نظرية في العدالة 1975 أصبح واحد من ألمع أعلام الفلسفة المعاصرة لدى جماهير المثقفين في معظم أنحاء العالم. يصنف عادة ضمن مثقفي اليسار، يقول أنه يستلهم في كتاباته من مؤلفات كانط المتأخرة، وخاصة من المبادئ الكانطية معروفة مثل "حرية الإنسان" و"الكرامة الإنسانية "، ولكنه في الحقيقة يبدو مدافعا عن أفكار متعارضة مع ما هو معروف عن كانط خاصة في مجالات "الديمقراطية"، "مجتمع الشعوب"، "حقوق الإنسان "،و" نظرية عالمية للعدالة".

3. رولز(جون): نظرية في العدالة، ترجمة: ليلى طويل، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2011، ص51.
4. رولز جون: نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص ص، 92،93.
5. أنطوني دي كروسبني و كذيث مينوج: أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة: نصار عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص117.
6. رولز جون: نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص93.
7. John Rajchman et Cornel West: La Pensée Américaine Contemporaine , Tradiction par: Andrée Lyotard –May , édition Par, Presses Universitaires de france ,1991,P316.
8. أنطوني دي كروسبتي: أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة،مرجع السابق، ص119.
9. رولز (جون): نظرية في العدالة ، مصدر سابق، ص94.
10. رولز(جون): العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة: حيدر الحاج اسماعيل،ط01، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص154
11. المصدر نفسة: ص155.
12. أنطوني دي كروبستي: أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص119.
13. ديفيد جونستون: مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر،عالم المعرفة،الكويت، 2012 ، ص،256.
14. رولز (جون): نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص125.
15. شفار تزمان: الأخلاق البورجوازية، ترجمة: محمود شعبان، ط01، دار دمشق، 1986، ص154.
16. خديجة زتيلي وآخرون: الفلسفة السياسية المعاصرة، قضايا وإشكاليات،ط01،(دار الأمان–الرباط–)(منشورات الإختلاف–الجزائر–) (منشورات الضفاف–بيروت–)،2014، ص145.
17. المرجع نفسه، ص ص،145،146.
18. Rawls (John): La Théorie De La Justice,OP,Cite, P37.
19. أنطوني دي كروسبني: أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص117.
20. رولز (جون): العدالة كإنصاف إعادة صياغة، مصدر سابق، ص209.
21. رولز (جون): نظرية في العدالة، مصدر سابق: ص 217.
22. مايكل ج ساندل: الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة: محمد هناد، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،2009، ص215.

23. ظهر هذا المصطلح في المرحلة الثانية –كتاباته المتأخرة – من فكر رولز حيث كان يستعمل في المرحلة الأولى مصطلح العقلانية.
24. رولز(جون): نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص188.